

الأوضاع الداخلية في الأردن بعد أحداث عام 1957م*

احمد حامد القضاة**

ملخص

تبحث الدراسة في الأوضاع الداخلية في الأردن بعد أحداث عام 1957م اعتماداً على الوثائق الرسمية والعربية والأجنبية المنشورة وغير المنشورة والمذكرات والمقابلات الشخصية لما تمثله هذه الوثائق من أهمية وثائقية في الدراسات والأبحاث التاريخية لأهمية المعلومات التي تقدمها.

فبينت الدراسة أن الشعب عاش حالة من القلق والخوف في ظل الأحكام العرفية. وأصبحت الأحزاب السياسية تمارس نشاطها بشكل سري بعد الإعلان عن حلها فتحول الصراع السياسي بين النظام والأحزاب إلى صراع عسكري، وهذا ما أوجت به طبيعة الأعمال التي أخذ يقوم بها أعضاء الأحزاب في الداخل من عمليات تفجير ومحاولات اغتيال لبعض الشخصيات السياسية. وعطلت الحياة النيابية، على الرغم من إبقاء مجلس النواب بإسقاط عضوية بعض أعضاء المعارضة واعتقال بعضهم وإجراء تعديلات دستورية لمصلحة النظام، وكشفت الدراسة عن أن القصر أصبح مقتنعاً بضرورة إعادة هيكلة الجيش على مبدأ الموالاة أولاً وأخراً للنظام.

مدخل:

شهدت نهاية عام 1956م تشكيل أول حكومة حزبية ائتلافية من الأحزاب السياسية في الأردن ولكنها لم تدم طويلاً. إذ استقالت في 10 نيسان عام 1957م؛ بسبب توتر العلاقة بين الملك حسين ورئيس الوزراء سليمان النابلسي⁽¹⁾، وتدخل الجيش في السياسة من خلال تنظيم الضباط الأحرار الذي تشكل في عام 1948م باسم التنظيم السري للضباط الوطنيين في الجيش الأردني، وبعد قيام ثورة تموز بمصر عام 1952م اتخذ التنظيم مباشرة اسم (حركة الضباط الأحرار)⁽²⁾ الذين كانوا في الغالب ينتمون إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. وتوج هذا الخلاف بتدخل الجيش لإنهاء الأزمة بين الملك والحكومة من خلال حركة 13 نيسان 1957م (أحداث الزرقاء)⁽³⁾، التي أشيع بأنها كانت تهدف إلى قلب نظام الحكم في الأردن بدعم من مصر وسورية.

* هذا البحث مستل من أطروحة ماجستير للباحث

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2010.

** قسم التاريخ، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

وشكلت المواجهة بين القصر والحكومة حداً فاصلاً بين مرحلتين من حياة البلاد السياسية والدستورية، الأولى: توج بها العمل الوطني بإفشال الخطط الاستعمارية الرامية إلى جر الأردن لحلف بغداد، وتحرير الجيش من الوصاية البريطانية، وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية لعام 1948م، وإخراج القوات الأجنبية من البلاد، والاستغناء عن المعونة المالية البريطانية، واستعادة الجماهير لقدر كبير من حرياتها الديمقراطية، الأمر الذي أنعش الحياة السياسية، ومكن من وصول الأغلبية الوطنية إلى المجلس النيابي الخامس بزعماء حكومة النابلسي.

أما المرحلة الثانية: فقد بدأت بعد أحداث نيسان عام 1957م، لتكون شاهداً على نهاية المد الوطني، وذلك بتجريد الجماهير من حرياتها وحقوقها الديمقراطية والسياسية⁽⁴⁾.

1- الشعب:

كلف الملك حسين إبراهيم هاشم بتشكيل الوزارة بعد مظاهرات 24 نيسان عام 1957م، وطلب منه اتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل صيانة الوطن من الخطر وحمايته من العبث والفساد⁽⁵⁾، وللسيطرة على الأوضاع الداخلية سارعت الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية التي عاش الشعب خلالها حالة من التردّي والخوف⁽⁶⁾. فأعطت الحاكم العسكري العام ومساعديه صلاحيات باعتقال أي شخص، ودخول المنازل والمحلات، وتفتيشها في أية ساعة من ساعات الليل والنهار، ولم تكن قراراتهم تخضع إلى أي استئناف من قبل المواطنين⁽⁷⁾، وتم تقييد حرية الشعب، فصدر قرار يقضي منع التجول في ساعات الليل والنهار في عمان والقدس ونابلس ورام الله⁽⁸⁾.

ولتسهيل إجراءات الأحكام العرفية، شكلت محكمتان عسكريتان لضفتي المملكة وتتكون هيئة المحكمة من ثلاثة ضباط (قضاة)، ونائب عام لكل محكمة، ولم يكن هذا النوع من المحاكم مقيداً بالإجراءات الجنائية العادية، إذ كان الحاكم العام هو الذي يحدد نطاق سلطة المحكمة، ومدى عقوبتها، وكان يصادق على قرارات المحكمة ولا يرجعون في أحكامهم إلى الملك إلا في أحكام الإعدام⁽⁹⁾.

وكان الإجراء الثاني لتسهيل تطبيق الأحكام العرفية مبادرة الحكومة بتعيين سليمان طوقان وزيراً للدفاع، وحاكماً عسكرياً عاماً في المملكة، وتعيين مجموعة من الحكام العسكريين في أنحاء المملكة، فوضت إليهم صلاحيات الحاكم العسكري العام في عمان، على النحو الآتي⁽¹⁰⁾:

1- جمال طوقان: حاكماً عسكرياً لمحافظة القدس ولوائي القدس والخليل.

2- حسن الكاتب: حاكماً عسكرياً للواء نابلس.

3- مفلح عوجان: حاكماً عسكرياً للواء عجلون.

4- سلمان القضاة: حاكماً عسكرياً للواء الكرك.

5- صلاح السحيمات: حاكماً عسكرياً للواء البلقاء.

6- وحيد العوران: حاكماً عسكرياً للواء معان.

بادرت الحكومة إلى حل لجان التوجيه الوطني⁽¹¹⁾، وأية لجان فرعية تابعة لها في الأحياء والقرى والتي شكلت بأمر من حكومة سليمان النابلسي في 1956/10/31م⁽¹²⁾، وأصدرت قراراً يقضي بحل المجالس البلدية، أو أية لجنة تقوم مقام المجالس البلدية، على أن تستبدل تلك اللجان أو المجالس بلجنة جديدة، ويحدد مجلس الوزراء عدد أعضائها، لتولي إدارة الشؤون البلدية وبالشروط التي يحددها مجلس الوزراء⁽¹³⁾.

وعملت الحكومة على مصادرة حرية الرأي والتعبير، وذلك بمصادرة الصحف والمجلات ومنها: الجماهير والميثاق واليقظة وصوت الشعب، وتم حظر دخول المطبوعات من مصر وسورية⁽¹⁴⁾، حتى أن الحاكم العسكري أعطي الحق بسجن أي شخص ينشر أخباراً كاذبة مدة سنتين، ولمن يطعن بالذات الملكية مدة ثلاث سنوات⁽¹⁵⁾.

وللحد من خطورة الموقف أغلقت المدارس في عمان والسلط ومادبا وكلية الزراعة الحكومية ومدارس وكالة الغوث، في حين بقيت المدارس في الضفة الغربية، وتحديدًا في جنين وطولكرم والخليل مفتوحة، واشترط الحاكم العسكري لإعادة فتح المدارس أن يقدم الآباء ضمانات كافية على سلوكات منضبطة لأولادهم⁽¹⁶⁾، وكما اتخذ قرار بحل مؤتمر الطلبة، وجميع فروع في أنحاء المملكة، الذي كان بمثابة اتحاد للطلبة⁽¹⁷⁾.

وعملت الحكومة على تطهير الجهاز الإداري، وطردت العديد من الموظفين ذوي الميول الحزبية وخاصة في وزارة التربية والتعليم⁽¹⁸⁾، وأعطى كل وزير في وزارته حقاً بطرد أي موظف⁽¹⁹⁾.

وانعكست الأحكام العرفية على الحركة العمالية بشكل مباشر، فقد طورد النقابيون الديمقراطيون، واعتقلوا واضطر عدد منهم إلى مغادرة البلاد، وقيدت حريات النشاط النقابي، وأخضعت النقابات العمالية لمراقبة أجهزة الأمن وإشرافها، وجرى حل العديد من النقابات، واضطرت مجموعة من النقابات إلى حل نفسها مثل: نقابتي عمال الإسمنت، والزراعيين، وست نقابات أخرى لمستخدمي الدولة، والمعلمين الحكوميين، ونتيجة لذلك تراجع عدد النقابات

المسجلة من 39 نقابة عام 1955-1956م إلى 29 نقابة عام 1958-1959م، ثم إلى 16 نقابة عام 1960-1961م، كما انخفض عدد الأعضاء في النقابات⁽²⁰⁾.

واعتمدت الحكومة على المساعدات الأمريكية ذات النفوذ المتنامي في المنطقة نتيجة الوضع الاقتصادي في الأردن، وقد كبلت البلاد بالمساعدات المالية والتقنية والهبات المقدمة إلى الحكومة، كما أحكمت ربط الاقتصاد بالسوق الرأسمالي، من خلال المساعدات المالية التي قدمتها الولايات المتحدة لخزينة الدولة، وأخضع الاقتصاد الأردني إلى نمط مشوه من التطور الرأسمالي، أدى إلى تعميق اختلال توازنه وطابعه الكومبرادوري والتقني، حيث باتت الغلبة للقطاعات الخدمية ك: الإدارة العامة والدفاع، والتجارة، والخدمات الأخرى، وانحسرت مكانة القطاعات الإنتاجية ك: الزراعة، والصناعة، والتعدين⁽²¹⁾.

وبالنسبة للموقف الشعبي من حكومة إبراهيم هاشم، فقد أيدت الأوساط الرسمية والطبقة الوسطى من الشعب الحكومة، في حين بقيت الطبقة العامة مؤيدة لحكومة النابلسي فتوجهت الوفود الرسمية إلى البلاط الملكي للإعلان عن ولائهم للملك وللحكومة، وذلك من خلال خطابات قصيرة أشار فيها المتحدثون إلى المؤامرة، معلنين التأييد الكامل للحكومة⁽²²⁾.

كما عقدت الهيئات الرسمية عدداً من الاجتماعات، فعقدت اجتماعاً في بلدية رام الله أعلنت فيه الهيئات الرسمية تأييدها للملك حسين وخطوات الحكومة⁽²³⁾.

وأخذت الصحف اليومية تنشر كل يوم استنكارات أشخاص كثيرين بأنه لا علاقة لهم بالشيوعية أو أي حزب سياسي، وأن همّ الواحد منهم في الحياة هو كسب قوته وإعالة نفسه وعائلته، وإنه يؤيد إجراءات الحكومة⁽²⁴⁾.

أما الصحف التي لم تعلن موقفها من الأزمة في نيسان، وخاصة (الدفاع) فقد أيدت الحكومة، ووصفتها بأنها رشيدة في أعمالها وأفعالها، وأنها نجحت في تحقيق الأمن والاستقرار⁽²⁵⁾.

وعلق السفير البريطاني على هذا الموقف المغاير، بقوله: "فالعرب معروفون بعدم امتلاكهم شجاعة المواطنة، وهم يصفقون لكل من يحكمهم"⁽²⁶⁾.

وبعد استقرار الأحوال الداخلية طلب عدد من النواب إلغاء الأحكام العرفية، ولكن سمير الرفاعي لم يستجب لطلبهم، وألقى بياناً في مجلس النواب، برر فيه استمرار الأحكام العرفية باضطراب منطقة الشرق الأوسط عموماً، والمنطقة العربية خصوصاً لبنان، ووعد بإنهاء الأحكام العرفية في حالة استقرار الأوضاع في الأقطار العربية المجاورة بقوله: "فإذا كنتم تريدون مني وعداً باسم الحكومة عن الأحكام العرفية، فأنا على استعداد لأن أقطع أمامكم الآن هذا الوعد،

وهو أنه في الوقت الذي تستقر فيه الأمور في البلاد المجاورة، ويصبح وضع الاستقرار والهدوء مثلما تنتمناه، وفي الساعة التي تشعر الحكومة فيها بأن أمن الحكومة الخارجي، أصبح في وضع يساعدها على أن تزيل الأحكام العرفية، فلن تتردد الحكومة في اتخاذ هذه الخطوة عند ذلك...⁽²⁷⁾ واستمرت الأحكام العرفية حتى أواخر كانون الثاني 1958م.

وبالنسبة لدستورية الأحكام العرفية فهو قرار دستوري، يستند إلى الدستور، فالمادة (125) منه تنص: "في حالة حدوث طوارئ خطيرة تعتبر معها التدابير والإجراءات بمقتضى المادة السابقة من هذا الدستور غير كافية للدفاع عن المملكة، فللملك بناء على قرار مجلس الوزراء أن يعلن بإرادة ملكية الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة...."⁽²⁸⁾.

2- الأحزاب:

تبع إعلان الأحكام العرفية حل الأحزاب وملاحقة قياداتها، وكوادرها وزجها في السجون وحظر منشوراتها، ومع ذلك فقد تمكن عدد لا بأس به من أعضاء الأحزاب من الهروب إلى سورية⁽²⁹⁾، وفرضت الإقامة الجبرية على سليمان النابلسي زعيم الحزب الوطني الاشتراكي، وكانت الإقامة الجبرية أشد على نفسه من السجن والمنفى، فحظر على أقاربه وأصدقائه زيارته، وكان يعيش مع زوجته، وابنه فارس. وقد حاول -كما يذكر النابلسي- سمير الرفاعي أن يخفف عنه الإقامة الجبرية بطلب من الملك.⁽³⁰⁾ في الوقت الذي بقي فيه خمسة من أعضاء الحزب في البرلمان، وقد حاول هؤلاء إسقاط حكومة إبراهيم هاشم إلا أنهم فشلوا في تحقيق ذلك⁽³¹⁾.

وجه الملك خطاباً إلى الشعب في 1957/4/25م، قلل فيه من شأن الأحزاب السياسية واصفاً الحزبيين بأنهم: "فئة لا تخشى الله، ولا الضمير، رضيت أن تتبع نفسها رخيصة لغيرها... وأصبح لا هم لبعضها إلا إشاعة الدسائس وتلفيق التهم وخلق المؤامرات"⁽³²⁾.

وفي المحكمة العسكرية العرفية وبعد تلاوة قرار الاتهام بحق الضباط الأحرار، ألقى العقيد محمد السعدي ممثل هيئة الادعاء العام كلمة تهجم فيها على الأحزاب السياسية، خاصة الحزب الوطني الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي، حيث قال:⁽³³⁾

"أما الحزب الوطني الاشتراكي، فقد ضم رجالاً وأشخاصاً جمعتهم المصالح الخاصة لا المصالح العامة، إذ أن المتطرفين منهم لا يعتنقون عقيدة محددة المعالم في السياسة والاقتصاد والاجتماع، بل تسيطر على قلوبهم نزوة الوصول إلى الحكم بأقرب الطرق، وتؤلف بينهم موائد الطعام وحفلات الشراب، وفوق هذا وذاك، فإنهم شرذمة من الانتهازيين الوصوليين، انساقوا وراء الأحزاب الهدامة، وأخذوا يستعملونها أداة لإشاعة الفوضى في سبيل تحقيق أطماعهم.

أما أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي، فهم كتلة سياسية طارئة دخيلة تنضوي تحت جناح حزب خارجي في بلد شقيق، تكون في ظروف معينة، منذ مستهل الحرب العالمية الثانية، فأخذه مؤسسوه عن النازية والفاشية، وصبغوا مذهبهم بصبغة عربية باهتة، لا هي غربية ولا هي شرقية، وهم زيادة في الفوضى والارتجال، يقولون بالتفرد والتميز وسيادة العرب، إلى آخر هذه المفاهيم الملتوية التي ليس لها مدلول واضح في أذهانهم، والتي لا تناسب عصر القنبلة النووية الذي نعيش فيه".

وعملت الحكومة على اعتقال (270) شخصاً لأسباب سياسية وسجن بعضهم من دون محاكمة كما أشارت الوثائق البريطانية⁽³⁴⁾، ومن بين الأشخاص المعتقلين لغاية 8 أيار 1957م⁽³⁵⁾:

1. منيف الرزاز: بعثي.
2. محمد باجس: شيوعي وأحد منظمي حملة عبد الرحمن شقير في انتخابات تشرين أول 1956.
3. عبد اللطيف أبو جبرا: وظفته مكتبة شيوعية في عمان موزعاً.
4. عبد الرحمن فرعون: عضو هيئة تحرير في صحيفة الميثاق.
5. جورج حبش: أحد زعماء الحزب القومي العربي.
6. مسلم بسيسو: رئيس تحرير أخبار وكالة الشرق الأوسط في عمان، ومتعاطف مع الشيوعية.
7. محمد لصوي: مشترك في نشر صحيفة الجماهير.
8. طلعت حرب: شيوعي في رام الله.
9. جميل البديري: مهندس شيوعي من القدس.
10. فؤاد حبش: شيوعي يعمل في مطبعة القدس.
11. خلدون عبد الحق: شيوعي من نابلس.
12. أحمد معروف: شيوعي عضو في المجلس البلدي لمنطقة البيرة.
13. نبيه إرشيدات: شيوعي.

يلاحظ على المعتقلين أنهم من أعضاء الأحزاب وخاصة الحزب الشيوعي.

وعلى الرغم من صدور قرار بحل الأحزاب، إلا أنها عملت في السر، وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي عن طريق قيادات سرية، كانت توجه بعض العناصر في العمل لتوزيع المنشورات⁽³⁶⁾، وفي أثناء وجود أعضاء الأحزاب في سورية أخذت تتدرب للقيام بأعمال التفجير

واغتيال بعض الشخصيات السياسية في الأردن، وكان من بينها: الحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب، وحزب البعث، إلا أن أعضاء الحزب الشيوعي انسحبوا من هذه الأعمال لعدم اقتناعهم بجديتها ونتائجها⁽³⁷⁾.

ويذكر محمود موسى العبيدات أن أعضاء حركة الضباط الأحرار الذين لجأوا إلى سورية، أخذوا يعملون مع الأحزاب السياسية العاملة في الخفاء في الأردن، حيث كانت تطبع المنشورات باسم الضباط الأحرار في سورية عن طريق المكتب الثاني بالتعاون مع الضابط نعيان زكار أحد ضباطه، ويتم إيصالها لعمان عن طريق سائقي سيارات عمان-دمشق، ومن ثم توزع هذه المنشورات في داخل الأردن عن طريق حزب البعث العربي الاشتراكي⁽³⁸⁾.

فقد نظم عضوا حزب البعث عبدالله الريماوي، وعبدالله نعواس بالاتفاق مع محمود موسى العبيدات على تجنيد بعض الأشخاص للقيام بما يلي:⁽³⁹⁾

- 1- درس الحالة العامة في الأردن شعبيا، وعسكريا وتقديم معلومات عن الكتابات وتنقلاتها وضباطها.
- 2- تأليف خلايا في الأردن، يدخل لتدريبها متطوعون من الأردنيين الفارين أو السوريين حتى إذا دربت زودت بالسلاح.
- 3- العمل على الوصول إلى ملفات التحقيق الخاصة بالضباط إما بالإقناع أو بالإغراء المالي وإن عجز عن ذلك فبالحرق أو النفس.
- 4- القيام باغتيال شخصين من أربع شخصيات هم: سمير الرفاعي، وصادق الشرع، وبهجت التلهوني، وراضي العبدالله.

ولم يقتصر العمل على توزيع المنشورات، بل أخذت حركة الضباط الأحرار تساهم في إدخال المتفجرات والذخائر إلى الأردن، وكما يذكر العبيدات فإنه شخصياً كان ينقل المتفجرات والذخائر إلى الأردن، وكان يرافقه أحيانا فؤاد نصار وإبراهيم الطوال، وكانت عملية عبور الذخائر والمتفجرات للأردن سهلة خاصة أن معظم الضباط الأردنيين كانوا يشاركون في بعض العمليات في الداخل⁽⁴⁰⁾.

واستخدمت هذه المتفجرات من قبل أعضاء الأحزاب، فكما تذكر الوثائق البريطانية أنه في ليلة 11 تشرين الأول 1957م، وقع انفجار في وزارة الداخلية، واكتشفت قنبلة موقوتة في منزل هاشم الجبوسي وزير المواصلات في نابلس قبل انفجارها⁽⁴¹⁾، ووقع انفجار على باب منزل وزير الاقتصاد خلوصي الخيري في 1/12/1957م⁽⁴²⁾.

وكشف التحقيق أن معظم الذخائر والمتفجرات التي استخدمت، كانت تعود إلى سلاح الهندسة في الجيش الأردني، حيث شارك بعض أفراد سلاح الهندسة في عمليات التفجير وتهريب المتفجرات. فوجهت إلى الضابط أسامة القاسم أحد أفراد سلاح الهندسة -هو نسيب علي الحياوي رئيس الأركان السابق- تهمة المشاركة بعمليات تهريب المتفجرات إلى أعضاء الأحزاب كما أن بعضها جاء من الخارج خاصة من سورية⁽⁴³⁾.

وللحد من خطورة الموقف صدر مرسوم ملكي بموجب تعليمات الأحكام العرفية متمثلة بقانونين هما، الأول: عقوبة الموت للاستخدام غير القانوني للأسلحة النارية، أو المتفجرات، الثاني: السجن مدة خمس عشرة سنة لامتلاكها غير الشرعي⁽⁴⁴⁾، وأصدر الحاكم العسكري قراراً يمنع حمل الأسلحة في الضفة الغربية⁽⁴⁵⁾.

ويعد حل الأحزاب قراراً دستورياً؛ لأن غايتها أصبحت غير مشروعة، ووسائلها غير سلمية؛ فقد نصت الفقرة الثانية من المادة (16) من الدستور: "للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية، وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور"⁽⁴⁶⁾.

3- الحياة النيابية:

صدرت الإرادة الملكية في 28 نيسان عام 1957م بفض الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة⁽⁴⁷⁾، وبقي البرلمان المؤسسة الدستورية الوحيدة التي لم تحل، ولكن الحكومة اتخذت قرار تعليق جلسات البرلمان مدة ثلاثة أشهر ابتداء من 18 حزيران 1957م⁽⁴⁸⁾. أما الإبقاء على البرلمان فيعود للأسباب التالية:

- 1- إضفاء الصبغة الدستورية على الحكومة، وإمكانية حصول الحكومة على دعم البرلمان⁽⁴⁹⁾.
- 2- أنه في حالة حل مجلس النواب، يتعين تشكيل حكومة انتقالية، وإجراء انتخابات عامة خلال أربعة أشهر، إذ ينص الدستور في المادة (73) من الفقرة (2) أنه إذا لم تجر انتخابات عامة في أثناء تلك الفترة، فإن البرلمان المنحل يعقد تلقائياً من دون استدعائه⁽⁵⁰⁾.
- 3- أن أعضاء المعارضة البرلمانية، كانوا في السجن أو قيد الإقامة الجبرية، أو لاجئين إلى سورية؛ لذلك فإن البرلمان لم يكن عقبة في نظر رئيس الحكومة ونائبه الرفاعي من أجل الحصول على الثقة.

افتتح مجلس النواب الدورة العادية في الأول من تشرين الأول 1957م، مع غياب بعض النواب المؤيدين لحكومة النابلسي، وهم: شفيق إرشيدات، ويعقوب زيادين، ويوسف البندك،

وعبد الخالق يغمور، وعبدالله الريماوي، وفائق وراد⁽⁵¹⁾. بكتاب العرش تطرق الملك حسين إلى الأوضاع الداخلية، وأسباب إقصاء حكومة النابلسي، وإعلان الأحكام العرفية في البلاد بقوله "..... إنه لما يبعث في نفوسنا أشد الألم أن تكون تلك الفتنة العمياء قد تسللت غدراً على يد فئة من ذوي الضمائر الملتوية والعقول الطائشة، أعماها الغرور وفتنتها سياسات الغدر، مدفوعة بنزعة الدس والتآمر تحيك في الظلام حبال الشر... فجاءت الوزارة الحاضرة والبلاد يسودها جو من الإرهاب والفوضى، بدأت تكشف عن نفسها بالمظاهرات، ومؤامرات التدمير والتخريب التي نظمها تلك الأحزاب ومن يساندها ويظاهرها في الداخل والخارج، وفي هذا الجو المضطرب لم يكن أمام الوزارة الحالية إلا أن تلجأ إلى الوسائل، والتدابير الزاجرة، مستهدفة إنقاذ البلاد من حكم الفوضى، وتوطيد حكم القانون حقناً للدماء...." (52).

وعلى الرغم من الإبقاء على مجلس النواب منعقدًا، إلا أن بعض أعضائه لم يكن بإمكانهم التعبير عن آرائهم بكل حرية، بل كانت اقتراحاتهم وانتقاداتهم موضع تهجم من قبل أعضاء الحكومة، وأعضاء مجلس النواب، فقد عبر فائق العنبتاوي عن ذلك بقوله: "أنا لا يضرنني أن أكون وحيداً في هذا المجلس، أنا استعمل حقي كنايب" (53).

وكان من المقرر أن تقدم الحكومة بيانها الوزاري في 15 تشرين الأول عام 1957، كما اتفق أعضاء مجلس النواب على ذلك، إلا أن إبراهيم هاشم أعلن أن خطاب العرش هو البيان الوزاري للحكومة معللاً ذلك بقوله:

"ولما كانت الظروف الاستثنائية التي تألفت فيها الوزارة الحالية، لم تفسح لها المجال لتقدم إلى مجلسكم المحترم بيانها الوزاري قبل يوم، فإن هذه الوزارة قد انتهزت أول مناسبة دستورية سنحت لها بانعقاد مجلس الأمة في دورته العادية الحاضرة، فشرحت فيه سياستها الخارجية والداخلية وبينت الأعمال التي قامت بها خلال المدة التي مرت منذ تأليفها في خطاب العرش، وبناء على ما تقدم تعتبر الحكومة أن ما تضمنه خطاب العرش بالنسبة إلى هذه الأمور هو بيانها الوزاري وتتقدم به" (54).

وخطط بأن يكون خطاب العرش هو البيان الوزاري، وهذا واضح من قول سمير الرفاعي للسفير البريطاني في 1957/9/21م: "وعندما يقرأ الملك حسين خطاباً من العرش ليتجهج على العناصر المسؤولة عن أحداث البرلمان الماضية، وحسب الإجراءات العادية فإن النواب سيقدمون ردهم على خطاب العرش، وبعد بضعة أيام ستطلب الحكومة التصويت على الخطاب للحصول على الثقة" (55).

وكذلك رد سمير الرفاعي على أحد النواب الذي طلب من الحكومة أن تقدم بيانها الوزاري في الجلسة المنعقدة في 1957/10/10م، فرد الرفاعي: "إن الحكومة مستعدة لتقديم بيانها الوزاري في هذه الدقيقة بأي موعد تريدون فنحن حاضرون" (56).

كما يتضح، فإن النية كانت معقودة على عدم تقديم الوزارة بياناً وزارياً، وإنما ستطلب التصويت على ثقة المجلس باعتبار أن خطاب العرش هو بيانها الوزاري.

قررت الحكومة أن يكون يوم 16 تشرين الأول 1957م موعداً لنيل الثقة على خطاب العرش، وفي 15 تشرين أول قام ممثلون من الحزب الوطني الاشتراكي من أعضاء البرلمان، هم: عبد القادر طاش، حكمت المصري، عبد الحليم النمر، نعيم عبد الهادي، صالح المعشر بزيارة لهزاع المجالي وطلبوا منه إبلاغ الملك حسين بأنهم مخلصون وموالون للعرش، وإنهم يرغبون في أن يخدموا في أية حكومة باستثناء حكومة إبراهيم هاشم وسمير الرفاعي، ولا شك في أن الوطنيين الاشتراكيين اختاروا هزاع المجالي بصفته شخصية بارزة ووحيدة من اليمين، وصديقاً للملك، ولم يكن عضواً في الحكومة. جاءت هذه المحاولة لمنع حكومة إبراهيم هاشم من الحصول على الثقة، ثم أنهم أرادوا أن يكون هزاع المجالي هو رئيس الحكومة التالي، على أن يشاركوا فيها (57).

وقد وقع هزاع المجالي تحت تأثير هذا العرض فنقل رسالة الأعضاء إلى الملك حسين ولم ينقلها إلى الحكومة، وقد استشف الملك حسين تأثير العرض على هزاع فذكره قائلاً له: "إن الحكومة الحالية تدعم العرش في حين أن الوطنيين الاشتراكيين عملوا ضده" (58)، أما رد الحكومة على ذلك، فقد جاء عن طريق رئيس المجلس مصطفى خليفة الذي نقل الرسالة على لسان الرفاعي: "بأنها تعتمد على صوت الثقة في اليوم التالي" (59).

وجاءت المحاولة الثانية لإسقاط الحكومة وإجبارها على التعاون مع أعضاء الحزب الوطني الاشتراكي، إذ استقال ستة من أعضاء الحزب من مجلس النواب يوم التصويت على الثقة، إلا أن الحكومة قررت أن تملأ مقاعد الأعضاء الذين استقالوا، وذلك من خلال انتخابات فرعية، لإكمال النصاب القانوني، لتشكل غالبية مطلقة في البرلمان، ولاتخاذ قرار بحق النواب الثمانية المتغييبين عن الجلسات (60).

في 1957/10/16 تم التصويت على الثقة بخطاب العرش، فأعلن مصطفى خليفة رئيس مجلس النواب أن 28 عضواً قد وقعوا تعهداً خطياً بالولاء للعرش، واختتم كلامه بأن النواب يتقدمون بالثقة للحكومة تأكيداً لإخلاصهم لجلالة الملك حسين (61).

إلا أن فائق العبتاوي، أعلن عن حجب الثقة عن الحكومة، ورد على خطاب العرش الذي اعتبر البيان الوزاري بالنسبة للحكومة، متهما الحكومة بالتعدي على الدستور، وذلك باستبدال

خطاب العرش بالبيان الوزاري، واعتبر أن سياسة الحكومة الخارجية لا تتسجم مع تمسك الملك بعدم الانحياز واتهم الحكومة بقبول مبدأ ايزنهاور⁽⁶²⁾ (Eisenhower)⁽⁶³⁾.

كما أعلن أحمد الداعور حجب الثقة ورد على البيان الوزاري بقوله: "وقد تقدمت حكومة إبراهيم هاشم، وبالأحرى حكومة سمير الرفاعي ببيانها هذا..."⁽⁶⁴⁾ وعلى أثر ذلك خرج النواب من الجلسة وبقي الداعور يتكلم وحده، في حين أن عبد القادر الصالح امتنع عن التصويت.

ونقل رئيس المجلس تهانيه إلى حكومة إبراهيم هاشم معلناً أنها قد نالت الثقة بـ 27 صوتاً، مقابل حجب العنبتاوي والداعور وامتناع عبد القادر الصالح، إلا أن الحكومة لم تفز إلا بـ 23 صوتاً، والجدول التالي يوضح وضع مجلس النواب عند التصويت:

الجدول رقم (1): التصويت على ثقة بالحكومة

النواب الفائزون	1- شفيق إرشيدات 2- يعقوب زيادين 3- يوسف البندك 4- عبد الخالق يغمور 5- سعيد العزة 6- عبدالله الريماوي 7- كمال ناصر 8- فائق وراد.
النواب المستقيلون	1- عبد القادر طاش 2- حكمت المصري 3- عبد الحليم النمر 4- وليد الشكعة 5- صالح المعشر 6- نعيم عبد الهادي
النواب الحاجبون	1- فائق العنبتاوي 2- أحمد الداعور.
النواب الممتنعون	1- عبد القادر الصالح.
المؤيدون	1- مصطفى خليفة 2- محمد عبد الرحمن خليفة 3- عبد الباقي جمو 4- سليم البخيت 5- شراري الرواحنة 6- عبد القادر العمري 7- يعقوب معمر 8- محمود راشد الخزاعي 9- محمد أخو رشيدة 10- صالح المجالي 11- عمران المعاينة 12- سابا الشكعة 13- جودت المحيسن 14- ثروت التلهوني 15- عاكف الفايز 16- حمد بن جازي 17- داود الحسني 18- كامل عريقات 19- محمد سالم الذويب 20- أحمد محمود حجة 21- حافظ عبد النبي النتشة 22- نجيب الأحمد 23- حافظ الحمد لله.

أخذت الحكومة تتجاوز الدستور والحياة النيابية، فقد تم اعتقال بعض النواب بتهمة مختلفة منها: الترويج للشيوعية، والمشاركة في تجمعات غير قانونية، والمشاركة في المظاهرات، وقدر المقامات العليا، وأسقطت عضوية عدد من النواب من خلال لجنة برلمانية، اقترح تشكيلها جودت المحيسن، وقد وافق أغلب أعضاء المجلس على إسقاط عضوية بعض النواب باستثناء النائين الداعور والعنبتاوي، اللذين صوتا ضد قرار إسقاط عضوية أعضاء مجلس النواب، والجدول التالي يوضح ما وقع على الحياة النيابية من تعدد من قبل الحكومة:

القضاة

الجدول رقم (2): ملاحقة الحكومة لأعضاء مجلس البرلمان الخامس

اسم النائب	البلدة	التهمة	تاريخ التوقيف	المحكمة التي قضت بتهمة	القرار	التنفيذ	إسقاط العضوية بقرار من مجلس النواب	النائب الذي حل مكانه
فائق وراة	رام الله	الانتساب للشيوعية والترويج لها. والاشتراك بالتجمهر غير المشروع.	1957/4/30م	العرفية	حبسه 15 سنة	معتقل	1957/12/3م	زكي بركات 1958/1/19م
عبد الخالق يغمور	الخليل	الاشتراك بمظاهرة. والتعرض للمقامات العليا. والانتساب للشيوعية.	1957/4/27م	العرفية	براءة المحكمة من التهمتين الأوليتين وبقي موقوف لمحاكمته من أجل التهمة الثالثة	معتقل	1958/1/28م	يوسف عبد الفتاح عبد العزيز أبو عوض 1958/3/8
يعقوب زيادين	القدس	الترويج للشيوعية. والتجمهر غير المشروع. والتعرض للمقامات العليا.	فار	العرفية	19 سنة	فار	1957/12/3	أيجور يعقوب فراج 1958/1/21
عبدالله الريماوي	رام الله	الاشتراك بالمؤامرة لقلب نظام الحكم.	فار	المحكمة الخاصة	15 سنة	فار	1957/12/3	سامي حسن جودة 1958/1/19

الأوضاع الداخلية في الأردن بعد أحداث عام 1957م

اسم النائب	البلدة	التهمة	تاريخ التوقيف	المحكمة التي قضت بتهمه	القرار	التنفيذ	إسقاط العضوية بقرار من مجلس النواب	النائب الذي حل مكانه
جودت المحيسن	الطفيلة	الاشتراك في المظاهرات	1957/9/18 وأفرج عنه بكفالة فورا	العرفية	غرامة 25 دينار	نقد بالدفع	-	-
نجيب الأحمد	جنين	التجمهر غير المشروع	1957/7/1 وأفرج عنه	العرفية	براءة	أفرج عنه 1957/9/26	-	-
سعيد العزة	الخليل	التجمهر غير المشروع	فار	العرفية	سجنه سنة واحدة	فار	1957/12/17	إسماعيل حجازي 1958/1/12
أحمد حمود حجه	الخليل	الاشتراك بالمظاهرة غير المشروعة	1957/8/3 واخلي سبيله في نفس اليوم	العرفية	وما زال قيد المحاكمة	-	-	-

وقد احتج فائق عنتاوي دستورياً على قرار اعتقال أعضاء مجلس النواب بالمادة (86)، التي تمنع احتجاز أو محاكمة أي عضو برلماني بدون ضمان غالبية الأصوات في المجلس، فرد عليه مصطفى خليفة رئيس البرلمان بأن قرارات المحكمة العسكرية والحاكم العسكري ليست خاضعة لنقاشات البرلمان⁽⁶⁵⁾.

وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت الحكومة في تصفية النواب برغبة من سمير الرفاعي، الذي اعتبر الرئيس الفعلي لجلسات مجلس النواب، فكان يحضر الجلسات ويشرح القوانين والأنظمة، حتى أن السفير البريطاني وصف أعضاء الحكومة بقوله: "فإن أعضاء الحكومة ليسوا ملائكة بل مجموعة من الساسة العرب لهم مواهب...، إن فضائلهم هي أنهم يعرفون -على الأقل- إلى أين هم ماضون، فهم- في الأعم الأغلب- رجال قرار، وإن معظمهم لديه العصبية القبلية ما يكفي لعدم القلق اتجاه المخاطر المتأصلة في موقعهم، بما في ذلك الخطر الحقيقي على حياتهم"⁽⁶⁶⁾.

أصبح البرلمان من بداية 1958م، وحتى تشرين أول 1961م ختماً مطاطياً، بمعنى أن أعضائه كانوا يوافقون على أي برنامج، أو سياسة يعرضها رئيس البرلمان من غير تفكير، أو مناقشة.

ولم يقتصر الأمر على الحياة النيابية، فقد طرأت بعض التعديلات على الدستور الأردني لصالح النظام، فعدلت المادة (68) من الدستور بتاريخ 16/2/1960م، منح الملك بموجبها صلاحية تمديد مجلس الأمة، وكان القصد من وراء التعديل تجاوز إجراء انتخابات في ظل الأوضاع الداخلية غير المستقرة في تلك الفترة⁽⁶⁷⁾.

وكان لشبح عام 1957، أثره في سقوط حكومة سمير الرفاعي عام 1963، بعد أن حجبت الثقة عنها؛ لدوره في إسقاط حكومة النابلسي ومن ثم ملاحقته أعضاء الحركة الوطنية بعد تعيينه نائباً لرئيس الوزراء في حكومة إبراهيم هاشم⁽⁶⁸⁾.

كما أن الانتخابات فيما بعد جاءت غير نزيهة ولم تحظ بالاهتمام الشعبي؛ بسبب إعلان الأحكام العرفية، وحل الأحزاب، واعتقال العديد من أعضاء الحركة الوطنية؛ لتمكين الحكومة من السيطرة على الأوضاع الداخلية وتأمين الاستقرار الداخلي. ومع ذلك فإن النظام كان مهدداً لعدة أسباب، منها⁽⁶⁹⁾:

1- إن النظام عرضة للخطر؛ لأنه يعتمد على سلامة الملك الشخصية، وعلى الرغم من تلقيه تحذيرات وتنبيهات بخصوص محاولات المصريين والسوريين ضد حياته، إلا أنه لم يتخذ الإجراءات الكافية لضمان حمايته.

- 2- إن سمير الرفاعي يهيمن على الحكومة الراهنة، كونه نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، وهو من أفضل السياسيين في الدولة، ومع ذلك، فهو عنيد ولا يحترم المشاعر العامة كثيراً.
- 3- كان الضباط مواليين للملك، إلا أن التطورات الأخيرة في نظام الجيش لم تكن جيدة، فقد تحول الصراع السياسي ما بين النظام والأحزاب إلى صراع مع ضباط الجيش.
- 4- إن الاتجاه الناصري- النابلسي ما زال منتشرًا بين الأردنيين.

لقد شكل هذا الاتجاه خطراً على الملك في ظل الحملة الإعلامية الموجهة ضده من مصر وسورية، لذلك عمل الملك حسين وبنصيحة من إبراهيم هاشم، وسمير الرفاعي على استدعاء العناصر المسؤولة في البلد لتأكيد دعمها للملك والحكومة، فقد أكد حسين الخالدي دعمه المطلق للملك، وكذلك سعيد المفتي، وفوزي الملقى، ولكن بحرارة أقل، وقد انتقد الملك حسين موقفي المفتي والملقى، وخاصة دورهم في إسقاط حكومة الخالدي خلال أحداث نيسان، وأكد هزاع المجالي دعمه للحكومة⁽⁷⁰⁾.

وهذا الموقف الداعم من رؤساء الوزارات السابقين قد قوى الحكومة في هذا الظرف الراهن، وأكد الملك أن هذه الاجتماعات ستكرر مرة كل شهر⁽⁷¹⁾.

4- الجيش:

انعكست آثار المواجهة بين القصر والحركة الوطنية، التي كان بعض عناصرها من الجيش، على هيكله الجيش، فقد انتهت حركة الضباط الأحرار، وذلك بهروب العديد إلى سورية واعتقال الآخرين في السجون.

وكان لتدخل الجيش في السياسة، وخاصة بعد الرسالة التي وجهها علي أبو نوار رئيس الأركان إلى الملك حسين في 13 نيسان 1957م⁽⁷²⁾، أن جعل الملك حسيناً يعمل على هيكله الجيش بقياداته العسكرية على أساس الولاء أولاً وأخيراً للنظام، وقد عكست قيادة حابس المجالي رئيس الأركان الأردني مبدأ الموالاة للنظام، حتى أن الملك وصفه بأنه من أخلص القيادات العسكرية التي قادت الجيش العربي الأردني⁽⁷³⁾.

وبعد إعلان الأحكام العرفية، وحل الأحزاب، ولجوء القيادات السياسية إلى الخارج، واعتقال الآخرين في السجون، فقد أدى ذلك إلى غياب الحركة الوطنية ممثلة بالأحزاب، والتي كانت تعبر عن نفسها من خلال المظاهرات، في وقت، كانت القيادات السياسية والحزبية في الدول المجاورة، مثل سورية ومصر، تعبر عن نفسها من خلال الانقلابات العسكرية.

انتقلت المعارضة من السياسيين إلى الجيش؛ لوجود بعض القيادات العسكرية، التي كانت تمثل حركة الضباط الأحرار والأحزاب السياسية، فأخذت هذه القيادات تعبر عن نفسها من خلال الانقلابات العسكرية، وكان الجو السياسي العربي يدفع أيضاً بهذا الاتجاه، فقد قويت الاتجاهات القومية والوحدوية عقب إعلان الوحدة بين مصر وسورية في شباط 1958م، في الوقت الذي تم فيه ربط الأردن بالتحالف الجديد مع السعودية، والعراق، والولايات المتحدة⁽⁷⁴⁾.

وأخذت البوادر الداخلية تشير إلى أن هنالك انقلاباً مرتقباً في الأردن، فقد وزعت في أوائل عام 1958م، منشورات داخل الجيش تحمل توقيع الضباط الأحرار في الجيش العربي الأردني، تحت الجنود على الالتحام مع الشعب لإنقاذ الوطن... والوقوف في وجه محاولات جعل الجيش مجموعة من الحراس، وأداة لضرب الشعب، وقمع الشعور الوطني في البلد⁽⁷⁵⁾ ويذكر محمود الموسى العبيدات: أنه شخصياً كان يحرر هذه المنشورات باسم الضباط الأحرار في سورية، ومن ثم يتم توزيعها في الأردن عن طريق أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي⁽⁷⁶⁾.

وجاءت أول محاولة انقلابية عسكرية ضد النظام في 14 تموز 1958م، متزامنة مع الانقلاب العسكري في العراق. فقد بعث محمود الموسى العبيدات رسالة إلى محمود الروسان تقول: "توقيت حركة الأردن مع ثورة العراق"⁽⁷⁷⁾، وقد أعلنت السلطات الأردنية عن إحباطها لمؤامرة انقلابية يدعمها العقيد محمود الروسان، وألقت القبض على عدد من العسكريين المتقاعدين والضباط المشتركين في الانقلاب⁽⁷⁸⁾.

وجاءت المحاولة الانقلابية العسكرية الثانية ضد النظام في آذار عام 1959م، بعد عودة الملك من رحلة له شملت تايوان والولايات المتحدة، والقي القبض على صادق الشرع رئيس الأركان الأردني واتهم 14 ضابطاً ومدني واحد⁽⁷⁹⁾، وجرت محاولة أخرى عام 1960م، قادها المقدم قاسم الناصر⁽⁸⁰⁾.

فشلت جميع المحاولات الانقلابية، ولعل من الأسباب التي أدت إلى فشلها الوضع المتردي الذي عاناه الشعب الأردني في ظل الأحكام العرفية، وإن كانت قد انتهت في عام 1958م، إلا أن أثرها بقي على الساحة الأردنية، كما أن معظم قادتها من أبناء القرى والمدن، ولم يشترك فيها العسكريون من البدو، الذين شكلوا الدعامة السياسية للنظام.

اتجه ضباط الجيش إلى القيام بعمليات الاغتيال السياسي بعد فشل المحاولات الانقلابية، فقد اغتيل رئيس الوزراء الأردني هزاع المجالي في 29 آب 1960م، في مكتبه بدار رئاسة الوزراء، كما تعرض الملك حسين لمحاولة اغتيال عام 1962م في طنجة في أثناء زيارته إلى المغرب.

هذه المحاولات الانقلابية جاءت بتوجيه من اللاجئين الأردنيين في الخارج، وخاصة في سورية، فيذكر محمود موسى العبيدات في مذكراته: إنه بعد انقلاب 14 تموز 1958م، حصل اجتماع في مكتب محمود عبد الناصر في سورية، وبحضور كل من: ميشيل عفلق، وصالح البيطار ومحمود رياض وشفيق إرشيدات وعبدالله الريماوي بقصد إرسال جماعة من الأردنيين اللاجئين إلى الأردن؛ لإحباط استعدادات الأردن للقضاء على الثورة في العراق⁽⁸¹⁾.

جاءت هذه العمليات الانقلابية لتعكس مدى التراجع الذي أصاب المعارضة الوطنية وانخفاض شعبيتها، واعتمادها على التوجهات السورية والمصرية في تلك الفترة.

وانعكس هذا الواقع على علاقات الأردن الخارجية، فأصبحت علاقاتها مع مصر وسورية مشحونة يسودها التوتر، وبدأ التقارب مع العراق والسعودية، والاعتماد على الولايات المتحدة في الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية في ظل تطور الأحداث، وخاصة بعد انقلاب 14 تموز 1958م، وقد أكد الملك أهمية هذه العلاقة في آذار 1959م بقوله: "لقد كنا وما زلنا وسنبقى أصدقاء للولايات المتحدة، فنحن لدينا إيمان راسخ بالولايات المتحدة"⁽⁸²⁾.

وأصبح الملك حسين مقتنعاً بضرورة العودة إلى الازدواجية المدروسة للملك عبدالله الأول اتجاه إسرائيل، أي موازنة الدعم الأردني لأهداف القومية العربية مع التقييم الحقيقي لموقع إسرائيل في هرم التهديدات الموجهة للأردن، من الأنظمة العربية وخاصة مصر وسورية. وبدأت تلك السياسة واضحة اتجاه إسرائيل بقبول الملك حسين عبور القوات البريطانية والتجهيزات الأمريكية إلى إسرائيل في تموز 1958م، وعكس الموقف الإسرائيلي المتعاطف مع الملك حسين اتجاه الأزمة في ظل الخطر السوري والمصري هذه الازدواجية.

كانت هذه التحولات الخارجية نتيجة للتغيرات التي طرأت على الوضع الداخلي في الأردن المتمثل بالتجديد لدى النظام، وأهم عنصرين في تلك العملية، هما: تأكيد الأهمية الملكية وإحياء السيادة المشتركة التي تضم الجيش والحكومة والملك، فلولا قيادة الملك حسين وتماسكه خلال الأحداث، لم يكن الساسة المخلصون له أمثال الرفاعي وإبراهيم هاشم يستخفون بالرأي العام في 24 نيسان عام 1957م، ولم تكن القوات الموالية لتنزل الى الشارع بذلك الحماس صبيحة اليوم التالي. وكذلك لولا الساسة والجنود المخلصون للملك حسين لما تحقق النجاح في إحكام السيطرة على الأوضاع.

5- ما بعد العفو:

تألفت هيئة التحقيق مع المتهمين بأحداث الزرقاء برئاسة العميد عزت حسن وعضوية العقيد محمد السعدي، والعقيد محمد توفيق الروسان وسعيد الدرة رئيس محكمة بداية اربد والسيد خليل السلواني مساعد النائب العام في القدس عقب أحداث نيسان عام 1957م.

وجاء نصّ قرار الاتهام الصادر عن الهيئة بعد ما تقدم من شهادات، واعتراف المتهم كريم عقلة وإفادة المتهمين الآخرين والوثائق والمستندات الخطية، تبين أن المتهمين الفارين هم: اللواء على أبو نوار واللواء علي الحيارى والعقيد محمود موسى والمقدم قاسم الناصر والرئيس الأول إحسان الحلواني والرئيس نذير رشيد والرئيس عصام الجندي وعبدالله الريماوي وزير الدولة للشؤون الخارجية في وزارة النابلسي، وأن المتهمين الموقوفين هم: اللواء محمد المعاينة والمقدم معن أبو نوار والمقدم نايف الحديد والمقدم شاهر اليوسف أبو شحوت والرائد تركي الهنداوي والرائد شوكت السبول، والرائد عبدالله قاعد والرائد ضافي جمعاني والرائد جعفر الشامي والرائد توفيق الحيارى والملازم الأول كريم عقلة ونسبت إليهم الجريمتان التاليتان:

1- الشروع بالاشتراك بالاعتداء على حياة الملك حسين بن طلال.

2- الشروع بالعمل على تغيير دستور الدولة بالعنف⁽⁸³⁾.

وفي 21 تموز 1957، شكلت محكمة عرفية عسكرية خاصة برئاسة العقيد عكاش الزين، وعضوية العقيد عبد الكريم البرغوثي، والعقيد أحمد بسلان للنظر في قضية المتهمين واتخاذ الإجراءات بحقهم⁽⁸⁴⁾.

وباشرت المحكمة العرفية عملها بأن أصدرت مذكرة لكل من المتهمين الفارين لحضور الجلسات التي حددت في يوم السبت الموافق 1957/7/27م، وتم تسليم المتهمين الموقوفين نسخة من لائحة الاتهام، وأعطت لكل واحد حق في توكيل محام واحد للدفاع عنه⁽⁸⁵⁾.

وعقدت المحكمة أربع جلسات علنية ابتداء من 27 تموز 1957م حتى 25 أيلول 1957م.

وذكر ضافي الجمعاني: أنه: على الرغم من تعيين محامي دفاع عنا، إلا أن المحامين لم يأخذوا الحرية الكاملة في الدفاع، حتى أن بعضهم قد طرد من المحكمة، وعلى أثر ذلك اتفق الضباط الموقوفون على عدم الدفاع عن أنفسهم والسماع لما يقوله عكاش الزين⁽⁸⁶⁾.

وفي 1957/9/25 في تمام الساعة التاسعة والنصف أصدرت المحكمة الخاصة الأحكام التالية، بحق الضباط المتهمين بالمؤامرة على النحو الآتي⁽⁸⁷⁾:

الأوضاع الداخلية في الأردن بعد أحداث عام 1957م

الرقم	الاسم	الوظيفة	الحكم
1	اللواء محمد المعاينة	مدير الأمن العام	براءة
2	المقدم أحمد زعرور	مدير عمليات الفرقة الأولى	10 سنوات سجن
3	المقدم محمود المعاينة	قائد سلاح المدفعية	15 سنة سجن
4	المقدم معن أبو نوار	قائد لواء الأمير عالية	براءة
5	المقدم نايف الحديد	قائد السلاح المدرع	براءة
6	المقدم شاهر يوسف	قائد اللواء الهاشمي	10 سنوات سجن
7	الرائد تركي الهنداوي	قائد كتيبة الدبابات الثالثة	10 سنوات سجن
8	الرائد عبدالله قاعد	مرافق جلالة الملك حسين	10 سنوات سجن
9	الرائد شوكت السبول	قائد مشاغل الفرقة الأولى	10 سنوات سجن
10	الرئيس ضافي الجمعاني	قائد كتيبة المدفعية السادسة	10 سنوات سجن
11	الرئيس جعفر الشامي	مساعد قائد المشاغل/ الفرقة الأولى	10 سنوات سجن
12	الرئيس توفيق الحياوي	قائد كتيبة الدبابات الرابعة	براءة
13	الملازم الأول كريم عقله	مساعد قائد كتيبة المدرعات الأولى	15 سنة سجن
14	الملازم كمال الحياوي	مساعد قائد الشرطة العسكرية	براءة

أما الفارون إلى سورية فصدرت الأحكام التالية عليهم:

الرقم	الاسم	الوظيفة	الحكم
1	اللواء علي أبو نوار	رئيس هيئة الأركان	15 سنة سجن
2	اللواء علي الحياوي	قائد الفرقة الأولى	15 سنة سجن
3	العقيد محمود موسى العبيدات	مدير الاستخبارات العسكرية	10 سنوات سجن
4	المقدم قاسم الناصر	مساعد مدير الاستخبارات العسكرية	10 سنوات سجن
5	الرئيس نذير أحمد رشيد	قائد كتيبة المدرعات الأولى	15 سنة سجن
6	الرئيس عصام الجندي	10 سنوات سجن

وعلى الرغم من الحكم على الضباط بالسجن لفترات طويلة، إلا أنهم لم يكملوا مدة السجن، حيث تم الإفراج عنهم كما توقع فوزي الملقى حتى قبل تشكيل المحكمة العرفية بقوله: "إن مسألة إعدام الضباط المتهمين غير واردة على الإطلاق، وإن أقصى ما سوف ينالونه سنتين أو ثلاث في السجن ولكنهم جميعاً سيتم إطلاق سراحهم قبل إكمالهم مدة الحبس، وذلك في مناسبات بهيجة مثل عيد ميلاد الملك"⁽⁸⁸⁾.

وفعلا بعد أن رزق الملك حسين بمولوده الذكر الأول الأمير (الملك) عبدالله الثاني بن الحسين تم الإفراج عنهم في 12/2/1962م، وكانت الإقامة الجبرية قد رفعت عن سليمان النابلسي في آب 1961م.

وأخذت الأمور في داخل الأردن تستقر، ولكن المحيط العربي بقي مؤثراً على الساحة الأردنية، خاصة بعد انقلاب عبد السلام عارف في العراق بتاريخ 8 شباط 1963م بمساعدة من ضباط حزب البعث، وبعد شهر واحد قام العسكريون البعثيون في سورية بتاريخ 8 آذار 1963م بانقلاب عسكري.

ونتيجة لبروز نظامي حكم في العراق وسورية، يتبنيان مبادئ حزب البعث ويتعاطف بعضهما مع بعض ومع جمال عبد الناصر، دخلت هذه الدول في حوارٍ من أجل الوحدة.

انعكست هذه التطورات العربية على الواقع الداخلي، إذ تم من جديد اعتقال الضباط الذين تم الإفراج عنهم وفرضت الرقابة الأمنية على سليمان النابلسي من جديد، في حين أن الحركة الوطنية انتعشت آمالها من جديد فخرجت بتظاهرات شعبية في المدن مطالبة بالوحدة، أيضاً نشط القوميون العرب والعناصر الوحشية، وأخذت تعيد تنظيم نفسها داخل الجيش، وتوزع المنشورات الداعية للجيش والشعب اللحاق "بالركب العربي المتحرر"⁽⁸⁹⁾.

لكن العلاقات ما بين البعثيين والناصريين توترت، وحدث انقسام داخل حزب البعث الحاكم في سورية والعراق، وبعد ذلك بدأت سياسة التعاون العربي من خلال مؤتمرات القمة العربية، فحصل اللقاء بين الملك حسين، والرئيس السوري أمين الحافظ (1963-1966م) في القاهرة، فطلب من الملك حسين إصدار عفو عن الأردنيين اللاجئين في سوريا، قائلًا للملك حسين: "لم يبق هناك سبب لبقاء الأردنيين مشتمتين في سورية ومصر، والرأي أن تجد حلاً لعودتهم" وقد تدخل بهجت التلهوني قائلا: "إن هؤلاء رفعوا السلاح بوجه سيدنا"، وفعلاً بعد أن استقرت الأحوال الداخلية، وتحسنت العلاقات العربية، أصدر الملك حسين عفواً عاماً عن السجناء الأردنيين في الداخل، والمحكومين في الخارج عام 1965⁽⁹⁰⁾.

وبعد العفو وخروج المعتقلين من السجون عاد معظم اللاجئين خارج الأردن إلى وطنهم، منهم: علي الحيارى، ومعن أبو نوار، وعلي أبو نوار، ونذير رشيد، وتركى الهنداوي، وشوكت السبول، وبهجت أبو غربية، وسليمان النابلسي.

Interior Situations in Jordan Post-1957 Events

Ahmad Al-aqthah, *Department of History, Al-Qassim University, Al-Qassim, KSA.*

Abstract

This study investigates interior situations in Jordan post-1957 events depending on official Arab and foreign documents whether published or not published, diaries, and face-to-face interviews which represent a reliable source of documentation in historical research regarding the rich information they generate.

The study demonstrates that the people were living in concern and intimidation under the martial law, where the political parties, which already dissolved, were activating in secrecy. Thus, the political rivalry between the regime and parties brought out to be military as suggested by the actions performed by members of the political parties in the interior like bombing, and assassination of some political figures. As a consequence, the parliamentary life was suspended although the lower house continued in existence when the parliamentary membership of some oppositional parliament members was denied and some others were arrested and further constitutional amendments were made in favor of the regime. The study concluded that the Palace was convinced that it was necessary to restructure the army on basis of the absolute loyalty to the regime.

قدم البحث للنشر في 2008/2/25 وقبل في 2008/6/29

- (1) من أسباب توتر العلاقة بين الملك والحكومة: رفض الحكومة مشروع أيزنهاور، ورغبتها في إقامة اتحاد فيدرالي مع مصر وسوريا، وإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي. لمزيد من التفصيل انظر: الحسين بن طلال: ملك المملكة الأردنية الهاشمية، مهنتي كملك، نشرها فريدون صاحب جم. ترجمة: غالب عارف طوقان، (د.م. د.نا، 1978)، ص118-121.
- (2) الضباط الأحرار: حركة سرية عسكرية ضمت مجموعة من الضباط تشكلت عام 1948م، وانتهت عام 1957م، عرفت في البداية باسم "التنظيم السري للضباط الوطنيين في الجيش الأردني"، وبعد قيام ثورة 1952م بمصر، عرفت باسم "حركة الضباط الأردنيين الأحرار"، وكانت للحركة هيئة تأسيسية ضمت عناصر من جميع الوحدات العسكرية في الجيش من مختلف الأسلحة: المدفعية، والهندسة، والدروع، ووحدات المشاة ومن أبرز قادتها: شاهر أبو شحوت، ومحمود المعايطة وأحمد زعرور، وكان للحركة نظام داخلي اشتمل على: التأكيد على العلاقات الديمقراطية في اجتماعات الحركة، واعتماد أسلوب الانتخابات للمراكز القيادية، والحرص على أمنها وسلامة أسرارها، وعدم إفشاء هذه الأسرار، وكانت الحركة تهدف إلى تغيير النظام، وطرد كلوب باشا عن قيادة الجيش في بداية

التأسيس، ولكن بعد أن أخذ النظام في تدعيم الاستقرار، وإطلاق الحريات والسماح للأحزاب بالظهور في عهد الملك حسين، أصبح أهدافها اطراد كلوب فقط. شاهر يوسف أبو شحوت: قصة حركة الضباط الأحرار (1952-1957) (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات (1992)، ص 59-60؛ مقابلة مع ضافي الجمعاني، مادبا، 12/5/1999م.

(3) أحداث الزرقاء: خطط معن أبو نوار قائد لواء الأميرة عالية لوحداته، كي تقوم بمناورة في ساعات الصباح الباكر ليوم 14 نيسان 1957م، وبدون أسلحة، وسيراً على الأقدام في منطقة شرقي الزرقاء، تبعد عن المعسكر 50 كيلو متر، وأطلق عليها مناورة ثابت، علماً بأن هذه المناورة لم يكن مخطط لها من ركن العمليات العسكرية في القيادة العامة. وبعد صدور الأوامر لأفراد اللواء لتنفيذ المناورة، تجمع أفراد اللواء، واتخذوا قراراً بالتمرد على أوامر قائدهم؛ لأنهم أدركوا إن هذه المناورة جاءت استجابة لتخطيط الضباط الأحرار، بهدف الانقلاب على الملك، فأخذ بعض ضباط الكتيبة يهتفون لا نريد هذه المناورة أنها مناورة خيانة، وأخذ يُعَيِّش أحد الأفراد إلى الملك. ولما وصل نبأ هذا التمرد إلى وحدات الجيش الأخرى في المنطقة، ومنها الكتيبة الأولى من سلاح المدرعات تمرد قائدها نذير رشيد، الذي أخبر الجنود بأنهم ذاهبون إلى تطويق القصر، وبدلاً من تحرك كتيبة المدرعات لتطويق القصر، قام أفرادها بحماية القصر. وبعد وصول معلومات إلى الملك حسين من خلال اتصال معن أبو نوار هاتفياً بالقصر، لإخبار علي أبو نوار بوجود تمرد في كتيبته وطالباً منه إبلاغ الملك بذلك، اصطحب الملك معه علي أبو نوار، وتوجه للزرقاء للتحقق من الوضع بنفسه، وعند دخوله المعسكرات كان هناك جنود يهتفون بحياة الملك، وأثناء ذهاب الملك إلى الزرقاء لم يكن محاطاً بالجنود وذهب وحده، وعلى حد رواية محمود المعاينة إن عبد الحليم النمر اتصل به وأخبره بأن الملك قد ذهب إلى الزرقاء وأن حياته في خطر، وإنه إذا تعرض لمكروه فإن الضفة الغربية ستضيع، لذلك سارع بالتوجه لحماية الملك بكتيبة المدرعات، وهكذا استطاع الملك أن يسيطر على الأوضاع، وخاصة بعد توجه كتيبة سلاح المدرعات الأولى إلى القصر وحمايته، في حين أن نذير رشيد نفى أن يكون هنالك نية للانقلاب على النظام. انظر: أحمد القضاة: الأزمة السياسية في الأردن (1957-1958)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، 1999، ص 111-114؛ الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية للفترة (1953-1957)، (عمان: د.نا، 1957)، ص 206-213؛ مقابلة مع محمود المعاينة في منزله، عمان 6/4/1999؛ نذير رشيد رد على سليمان الموسى في ذكريات، الرعيل الأول، جريدة الرأي الأردنية، ع(10501) 10/6/1999.

(4) علي محافظة: الحركة الوطنية الأردنية والاستقلال الوطني، (مجلة اليرموك، ع33، 1991)، ص6.

(5) الجريدة الرسمية، ع(1326)، 25/4/1957م، ص 409.

(6) علق فوزي الملقى على الأوضاع الداخلية: "إن الوضع سيء فالحكومة لا شعبية لها، والشعب ناغم على الأحكام العرفية، وأن العدالة لم تعد موجودة، وأن الرجل الفقير فقط هو المعتقل وأن الرجل الغني حرّ طليق، وأنه إذا دخل السجن رجل ثري فإنه يخرج من السجن فوراً بدفع مبلغ معين". أوراق سليد بيكر، المودعة في مؤسسة آل البيت، عمان، ملف 16، مرفق 97.

- (7) الجريدة الرسمية، ع (1327)، 1957/4/27م، ص 411-412.
- (8) الدفاع، ع(6445)، 1957/4/26.
- (9) الجريدة الرسمية، ع (1327)، 1957/4/27م، ص 411-412.
- (10) الجريدة الرسمية، ع (1327)، 1957/4/27م، ص 413؛ الدفاع، ع(6447)، 1957/4/28م.
- (11) لجان التوجيه الوطني: تشكلت إثر حرب السويس وتتألف من الحكام الإداريين، ومن ممثلين عن الأمن العام والبلديات والأحزاب والنوادي، كانت تتولى تعبئة القوى الشعبية تعبئة تتماشى مع الوضع القائم، وما تقوم به الحكومة على الأخص في إشاعة الروح الوطنية، ومقاومة الإشاعات الانهزامية، ولكنها حلت بعد إعلان الأحكام العرفية في 25 نيسان 1957م. فلسطين 1956/11/1م.
- (12) الجريدة الرسمية، ع (1327)، 1957/4/27م، ص 414.
- (13) الجريدة الرسمية، ع(1331)، 1957/5/16م، ص 429.
- (14) R.H.D. Vol,8 P.776. F.O 371/127880. From British Ambassador, Amman, to Rt. Hon. Selwyn Lloyd, F.O London, 3/7/1957.
- (15) Ibid., P. 779. الجريدة الرسمية، عدد (1343)، 1957/8/8، ص 730.
- (16) R.H.D, Vol.8, P. 769, F.O 371/127880, British Embussy Amman to F.O. London, With enclosure, 8/5/1957.
- (17) الدفاع، ع (6451) 1957/5/6م.
- (18) الجريدة الرسمية، ملحق رقم (1) للعدد (1331)، 1957/5/23م، ص 444-446.
- (19) جاء هذا القرار بعد الاجتماع الذي عقد في 1957/5/4، إذ صدر بموجب تعليمات جديدة للإدارة العرفية يخول على أساسه مجلس الوزراء صلاحيات الاستغناء عن خدمات أي موظف من موظفي الصنف الأول، كما يخول أصحاب المعالي -الوزراء كل بحسب اختصاصه- صلاحية الاستغناء عن خدمات أي موظف من موظفي الصنف الثاني إذا اقتضت ذلك غايات تطهير الجهاز الحكومي من الحزبية والفساد. الجريدة الرسمية، ع (1329) 1957/5/5م؛ د.ك.و 311/4825، تقارير السفارة العراقية في عمان الموضوع البيان الذي صدر عن المديرية العامة للمطبوعات والنشر الأردنية يوم 1957/5/5م، و7، ص 8.
- (20) هاني حوراني، الحركة العمالية الأردنية 1948-1988م، مراحل تطورها وقضاياها الراهنة، (قبرص: نيقوسيا، 1989)، ص 20-21.
- (21) حوراني، الحركة العمالية، ص 21. وعلق يعقوب زيادين على ذلك: "استطاع الاستعمار الجديد بزعماء الولايات المتحدة أن يغير الطابع السكاني في الأردن، فالأردن القبلي لعدة سنوات خلت، حيث تشكل الزعامة القبلية والإقطاعية الدعامة الكبرى للحكم، أصبحت إحدى الدعائم الصغرى، وحل محلها برجوازية كبيرة وصغيرة وكومبرادورية بيروقراطية قوامها مئات وألوف الضباط والموظفين

الكبار والمتقاعدين....." يعقوب زيادين، البدايات، سيرة ذاتية ... أربعون عاما مع الحركة الوطنية، (عمان: دار ابن خلدون، 1980)، ص 131.

R.H.D, Vol. 8, PP.769-770, F.O 371/127880, British Embassy Amman to F.O (22)
London with enclosure, 8/5/1957.

(23) الدفاع، ع(6448) 1957/4/30.

(24) نشر مدير شركة "انكو لما وراء البحار" بياناً يعلن فيه عن براءته من الأحزاب بقوله: "إني لا انتمي إلى أي حزب مضلل هدام، وليس لي بالحزب الشيوعي أو غيره من أحزاب الفوضى علاقة، بل أنا مواطن يؤمن بحرية ورسالة الإسلام العظيم...." الدفاع، ع(6456) 1957/5/12.

(25) الدفاع، ع(6451) 1957/5/6م.

R.H.D. Vol.8, P.774, f.O 371/127880, From B. E Amman to F.O, London. (26)

(27) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة، ع(20)، تاريخ 1958/5/22، مجلد (2)، ص 228.

(28) الدستور الأردني المادة(125).

(29) بهجت أبو غربية، عبدالله الريماوي كما عرفته، مخطوطة، ص 5.

(30) النابلسي، مذكرات مسجلة على أشرطة كاسيت عدد (32) لدى ابنه فارس النابلسي.

(31) انظر الحياة النيابية في البحث.

(32) 25 عاما من التاريخ، خطب جلالة الملك حسين 1952-1977، (لندن: شركة سمير مطاوع للنشر والعلاقات العامة، د.ت)، ص 149-150.

(33) د.ك.و، 311/2729 تقارير السفارة العراقية في عمان، الموضوع وقائع المحكمة العرفية الخاصة، و23، ص 148.

R.H.D.Vol.8 P.777, F.O 371/127880, From British Ambassador, Amman to Rt. (34)
Hon. Selwyn Lloyd, F.O. London, 3/7/1957.

(35) ومن بين المعتقلين أيضا: طارق الكيالي، عايش قسوس، فريد قسوس، رشيد حواري، سامر عبد المصري، عطية الحمارنة، نبيه عويس، فرحان خليل كلاله، جمعة المرعي، زياد الكيالي، صالح

حدادين، حافظ الخطيب. R.H.D.Vol.8, PP.771-772, British Embassy Amman to F.O,
..London with enclosure,8/5/1957

(36) مقابلة مع بهجت أبو غربية، عمان 1999/3/22م.

(37) مقابلة مع يعقوب زيادين، عمان، 1999/5/12م؛ باسل الكبيسي: حركة القوميين العرب، ترجمة: نادرة الخضري، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص 136.

- (38) محمود الموسى العبيدات، مذكرات مخطوطة، ج1، ورقة، 48؛ هاني الدحله: رماد السنين، (دمشق: دار كنعان، 1997)، ص 120.
- (39) أوراق المحكمة العسكرية ونص القرار، 1957م: شهادة محمد علي رباح ورقة 21-22.
- (40) محمود الموسى العبيدات، مذكرات مخطوطة، ج1، ورقة 48.
- (41) R. H.D. Vol.8, PP.792-793, F.O, 371/127881, From B. E Amman to F.O London, 18/10/1957.
- (42) د.ك.و، 311/2732، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموضوع انفجار على باب دار وزير الاقتصاد الوطني، و17، ص 19.
- (43) R. H.D. Vol.8, P. 797, F.O 371/12788, From B.E Amman to F.O London, 6/11/1957.
- (44) R.H.D. Vol.8, P. 793, F.O 371/127881., From Amman to F.O London, 18/10/1957.
- (45) د.ك.و 311/2730، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموضوع منع حمل السلاح في الضفة الغربية من الأردن، و18، ص 39.
- (46) الدستور الأردني، المادة (16).
- (47) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة، العدد (19) تاريخ 28 نيسان 1957م، مجلد رقم (1)، ص 1.
- (48) R.H.D. Vol.8, P. 785, F.O 371/127881, From Amman to F.O, London, 21/9/1957.
- (49) R.H.D. Vol.8, P.799, F.O., F.O 371/12788, From British Ambassador Amman to Rt, Hom Selwyn Lloyd, F.O, London, 6/11/1957.
- (50) الدستور الأردني، المادة (73).
- (51) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة، العدد (1)، 1 تشرين أول 1957م، مجلد (2)، ص 2.
- (52) وزارة الإعلام: خطب العرش السامية في افتتاح دورات مجالس الأمة 1953-1996م، ج1، (عمان: وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر 1997)، ص 35-37.
- (53) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة، العدد (3)، تاريخ 7 تشرين أول 1957م، مجلد (2)، ص 25.
- (54) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة، العدد (4) تاريخ 15 تشرين أول 1957م، مجلد (2)، ص 45.
- (55) R. H.D. Vol.8, P.785, F.O 371/127881, From Amman to F.O, London, 21/9/1957.

(56) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة، ع(3) تاريخ 7 تشرين أول 1957، مجلد (2)، ص 29.

R.H.D. Vol.8, P.800, F.O 371/12788, From Amman to F.O, London, 6/11/1957. (57)

(58) أي أن النابلسي وأعضاء الحزب الوطني الاشتراكي قد عملوا ضد الملك في أحداث نيسان 1957م، في حين أن الحكومة الحالية برئاسة إبراهيم هاشم تدعمه.

R. H. D. Vol.8, P.800, F.O 371/12788, From Amman to F.O, London, 6/11/1957. (59)

(60) ملحق الجريدة الرسمية، محاضر مجلس الأمة، العدد (5)، التاريخ 16 تشرين أول 1957م، مجلد (2)، ص 55-56، R.H.D. Vol.8, P.801, F.O 371/127882, From Amman to F.O, London, 6/11/1957.

(61) ملحق الجريدة الرسمية، محاضر مجلس الأمة، العدد (5) التاريخ 16 تشرين أول 1957م، مجلد (2)، ص 48.

(62) مبدأ أيزنهاور: مشروع أمريكي أعلنه الرئيس الأمريكي أيزنهاور بعد موافقة الكونغرس عليه في 5 كانون الثاني 1957م يهدف الى ملء الفراغ الاستعماري في منطقة الشرق الأوسط، المتأتي من هزيمة بريطانيا وفرنسا المعنوية في حرب السويس وأفول، نجميهما كدول استعمارية رئيسية، وبالتالي فرض هيمنة الامبريالية الأميركية على المنطقة تحت ستار الخوف من الخطر الشيوعي. وتضمنت هذه السياسية: حماية القوات الأميركية لأية دولة تتعرض لعدوان مسلح من دولة تابعة لنفوذ الشيوعية الدولية، ومساعدة دول المنطقة التي تحالف الولايات المتحدة. أيزنهاور: مذكرات أيزنهاور، ترجمة: هريوت يغونمان، (د.م: د.نا، 1962)، ص78.

(63) ملحق الجريدة الرسمية، محاضر مجلس الأمة، العدد (5) التاريخ 16 تشرين أول 1957م، مجلد (2)، ص 50-51.

(64) المصدر نفسه، ص 53.

(65) ملحق الجريدة الرسمية، محاضر مجلس النواب العدد (6)، التاريخ 3 كانون أول 1957م، مجلد (2)، ص 71-72.

R. H.D ,Vol.8, P.803, F.O 371/127882, From Amman to F.O, London 6/11/1957. (66)

(67) الجريدة الرسمية، ع (1476)، 16/2/1960، ص 153.

(68) ممدوح الروسان: سمير الرفاعي في ضوء المرحلة، بحث ضمن ندوة سمير الرفاعي، قراءة في سيرته وتجربته، (عمان: مركز الأردن للدراسات والمعلومات، 1997)، ص 196.

R.H.D. Vol.8, PP.774-775, F.O 371/127880, From Amman to F.O, London, 11/8/1957. (69)

R.H.D. Vol.8, P.805, F.O 371/127882, From Amman to F.O, London, 24/11/57. (70)

Ibid, P. 806. (71)

(72) رسالة بعثها علي أبو نوار بعد اجتماع الضباط الأحرار في 13 نيسان 1957م، الى الملك عن طريق سعيد المفتي طلب فيها إبلاغ الملك رغبة الضباط الأحرار في أن يشكل الحكومة عبدالحليم النمر خلفا لحكومة النابلسي وجاء في الرسالة "إذا لم يبلغ الجيش حتى الساعة التاسعة مساءً بأن حكومة قد شكلت، فستغرق البلاد في مصاعب جسيمة ستكونون انتم مسؤولين عنها". الحسين، مهنتي كملك، ص131؛ أوراق المحكمة العسكرية، شهادة سعيد المفتي وعاكف الفايز، ورقة 8-9.

(73) الحسين، مهنتي كملك، ص142.

(74) الدحله، مذكرات، ص 120.

(75) محمود الموسى العبيدات، مذكرات مخطوطة، ج1، ورقة 48.

(76) المصدر نفسه.

(77) محمود الموسى العبيدات، مذكرات مخطوطة، ج2، ص 4. وأكد محمود المعاينة بأن الانقلاب خطط له في نفس اليوم مع انقلاب العراق. مقابلة مع محمود المعاينة في منزلة، عمان 1999/4/6.

(78) وهم: عبد الرحمن محادين، إبراهيم الحديدي، عبدالله الصعوب، عبد الرحمن العرموطي، منذر عناب، هائل الخصاونة، محمود التل، وليد التل، أحمد الحاج الخصاونة، أحمد السمرين خريس، شاكرا عقله، سامح فالح البطاينة، راضي الهنداوي، إبراهيم محادين، خالد الطراونه، سلامة عتيق، أما المدنيون الذين اتهموا منهم: الدكتور أحمد الطوالبة، زكريا الطاهر. مراد عباس الدور السياسي للجيش الأردني (1921-1973)، (بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، 1973)، ص 102.

(79) وهم: الزعيم أديب القاسم نواصره، عقيد عبد الرزاق إدريس، كمال قاقيش، موسى حنكه، مقدم صالح الشريح، محمد فاخوري، خالد طراد، رئيس حسن مصطفى، محمود عوامله، أسامة القاسم، إبراهيم أبو زور، سليم التل، ملازم أول فايز الصباح، ملازم ثان عبد المجيد القاسم، المدني الوحيد الدكتور رفعت عودة. مراد عباس، الجيش والسياسة، ص 103.

(80) وعلى أثرها أعتقل مجموعة من العسكريين مثل: راضي الهنداوي، شاكرا عقله، ضيف الله بشاره، وبعض الحزبيين ومنهم ممدوح الروسان، بهجت أبوغربية، عبد الكريم خريس، هاجم الهنداوي، فندي حداد، جادالله الخصاونة، نعيم طعمه، محمد جوهر. مقابلة مع د. ممدوح الروسان، اريد في مكتبته 1999/6/21.

(81) محمود الموسى العبيدات، مذكرات مخطوط، ج2، ورقة 8-9. كما عقد اجتماع آخر في مكتب عبد الحميد السراج بحضور شفيق إرشيدات وسعيد العزة وعبدالله الريماوي والمقدم قاسم الناصر وفؤاد الناصر وعبد الرحمن شقيير وهاني الهندي ممثل حركة القوميين العرب، وفي الاجتماع قال عبد الحميد السراج: "إن هذا الاجتماع جاء للقيام بعمل جاد داخل الأردن". المصدر نفسه، ورقة 5.

- (82) محمد أحمد الأشقر: أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية (1957-1991) رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، عمان، 1994، ص 44.
- (83) أوراق المحكمة العسكرية، ورقة 28؛ د.ك.و 311/2729؛ تقارير السفارة العراقية في عمان، وقائع المحكمة العرفية الخاصة، و23، ص 146.
- (84) د.ك.و 311/2729، تقارير السفارة العراقية في عمان، الشروع بمحاكمة المتهمين بالمؤامرة على قلب نظام الحكم في الأردن، و30، ص 183.
- (85) د.ك.و 311/2729، تقارير السفارة العراقية في عمان، مرفق كتاب السفارة العراقية في عمان المرقم 22/29/2 والمؤرخ في 1957/7/21، و30، ص 185.
- (86) مقابلة مع ضافي الجمعاني، مادبا، 1999/5/12. ولم يتحدث الضباط الأحرار باستثناء محمد المعايطة الذي أنكر التهمة المنسوبة ضده. أوراق المحكمة العسكرية ورقة 27-28.
- (87) أوراق المحكمة العسكرية ورقة 36-37؛ د.ك.و 311/2730، تقارير السفارة العراقية في عمان الموضوع أحكام المحكمة العرفية العسكرية في الأردن، و170، ص 38؛ أبو شحوت، قصة حركة الضباط الأردنيين الأحرار، ص 125.
- (88) أوراق سليد بيكر، المودعة في مؤسسة آل البيت، عمان، ملف 16، مرفق 97.
- (89) مقابلة مع نجيب المعايطة، اربد 1999/6/8.
- (90) محمود الموسى العبيدات، مذكرات مخطوطة، ج2، ورقة 34-35.

الوثائق والمصادر

أولاً: الوثائق العربية والأجنبية غير المنشورة:

أ- العربية

1. أبو غربية، بهجت: عبدالله الريماوي كما عرفته، مخطوطة.
2. أوراق المحكمة العسكرية ونص القرار، 1957م.
3. العبيدات، محمود الموسى: مذكرات. جزآن، مخطوطان.
4. النابلسي، سليمان: مذكرات، مسجلة على أشرطة كاسيت محفوظة لدى ابنه فارس النابلسي.
5. وثائق البلاط الملكي العراقي والمحفوظة لدى دار الكتب والوثائق ببغداد (د.ك.و).

ب- الأجنبية:

1. مجموعة وثائق أكسفورد صورة عنها في مؤسسة آل البيت (عمان). ملف رقم 16، أوراق سليد بيكر مراسل الصنادي تايمز في الشرق الأوسط، ومحرر الشؤون الخارجية في الديلي تلغراف، مذكرات زيارته للأردن 1954-1961.

ثانياً: الوثائق العربية والأجنبية المنشورة:

أ- العربية:

1. الجريدة الرسمية الأردنية لعام 1957.
2. الدستور الأردني الصادر لعام 1952 وجميع تعديلاته.
3. طلال، الحسين بن : مجموعة وثائق رسمية للفترة (1953-1957)، عمان، د.نا، 1957.
4. محاضر مجلس النواب الأردني لعام 1957.
5. وزارة الإعلام الأردنية، خطب العرش السامية في افتتاح دورات مجلس الأمة 1953-1996، عمان، وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر، 1997.
6. 25 عاما من التاريخ، خطب جلالة الملك حسين 1952-1977، لندن، شركة سمير مطاوع للنشر والعلاقات العامة، (د.ت).

ب- الأجنبية:

Records of The Hashemite Dynasties Trans Jordan Edited: Adel Rush, Vol 8, England, Oxford, 1995.(R.H.D).

ثالثاً: المذكرات:

1. أبو شحوت، شاهر يوسف: قصة حركة الضباط الأردنيين الأحرار 1952-1957، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات 1992.
2. ايزنهاور: مذكرات ايزنهاور، ترجمة: هربوت يغونمان، د.م.، د.نا، 1962.
3. الحسين: ملك المملكة الأردنية الهاشمية، مهنتي كملك، نشرها فريدون صاحب جم. ترجمة: غالب عارف طوقان، د.م. د.نا، 1978.
4. الدحله، هاني: رماد السنين، مذكرات، دمشق، دار كنعان، 1997.
5. زيادين، يعقوب: البدايات، سيرة ذاتية ... أربعون عاما مع الحركة الوطنية، عمان، دار ابن خلدون، 1980.

رابعاً: الصحف:

1. الدفاع 1957.
2. الرأي الأردنية، 1999.
3. فلسطين 1956.

خامساً: المصادر والمراجع:

1. حوراني، هاني. (1989). الحركة العمالية الأردنية 1948-1988م، مراحل تطورها وقضاياها الراهنة، قبرص، نيقوسيا.
2. الكبيسي، باسل. (1985). حركة القوميين العرب، ترجمة، نادرة الخضري، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية.
3. مراد، عباس. (1973). الدور السياسي للجيش الأردني (1921-1973) بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية.

سادساً: الأبحاث:

1. الروسان، ممدوح. (1997). سمير الرفاعي في ضوء المرحلة، بحث ضمن ندوة سمير الرفاعي، قراءة في سيرته وتجربته، عمان، مركز الأردن للدراسات والمعلومات.
2. محافظة، علي. (1991). الحركة الوطنية الأردنية والاستقلال الوطني، مجلة اليرموك، ع33.

سابعاً: المقابلات الشخصية:

1. بهجت أبو غربية، في مطبعته، عمان، 1999/3/22.
2. ضافي الجمعاني، في منزله، مادبا، 1999/5/12.
3. محمود المعايطة في منزله، عمان، 1999/4/6.
4. ممدوح الروسان، في مكتبته ، اربد، 1999/6/21.
5. نجيب المعايطة، في منزله، اربد، 1999/6/8.
6. يعقوب زيادين، في عيادته، عمان، 1999/5/3.

ثامناً: الرسائل الجامعية:

1. الأشقر، محمد أحمد. (1991). أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية (1957-1991). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
2. القضاة، احمد حامد. (1999). الأزمة السياسية في الأردن (1957-1958)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.